مرزوق الغانم مترئسا جلسة مجلس الأمة

جانب من الجلسة

عقب هجمة نيابية نتج عنها إحالة الموضوع إلى «الشؤون الصحية والاجتماعية»

المجلس يوصي بوقف العمل باللائحة الجديدة للعلاج بالخارج

■ إعادة النظر في طريقة تحديد المواعيد مع الأطباء في الخارج بحيث تكون سريعة على أن تتحمل الوزارة جميع الفحوصات

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

طالب أعضاء مجلس الأمة الحكومة بوقف العمل باللائحة الجديدة للعلاج بالخارج وكل ما يتعلق بالمخصصات المالية للمرضى ومرافقيهم وإحالة الموضوع للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية على أن ترفع تقريرها للمجلس بهذا الشأن قبل الجلسة المقبلة.

ووافق المجلس في ختام مناقشته قرار الحكومة بوقف صرف المخصصات المالية لمرافقي المرضى الذين يتلقون العلاج بالخارج خلال جلسته التكميلية أمس على توصية «بإيقاف قرار وزارة الصحة بشأن العلاج بالخارج وأن تعمل بالقرارات السابقة وان ترجع مخصصات المريض والمرافق كما كانت 75 دينارا للمريض و50 دينارا للمرافق».

وتضمنت توصيات المجلس «اعادة النظر في طريقة تحديد المواعيد مع الاطباء في الخارج بحيث تكون سريعة على ان تتحمل الوزارة جميع الفحوصات سواء المخبرية او الاشعة في الكويت وتجهز جميع التقارير التي تساعد في علاج المرضى».

ودعا في توصياته إلى تعيين موظفين كويتيين في المكاتب الصحية وتدريبهم على التعامل مع الجمهور وعلى التعامل مع القطاعات المختلفة في الدول التي يعملون بها الى جانب التنسيق مع السفارات والمكاتب الصحية والمستشفيات لعودة المرضى الى الكويت في حال طول فترات الانتظار على ان يرجع المريض ثانية للعلاج قبل موعده بيومين.

واوصى المجلس ببحث الاستعانة بالاطباء الاختصاصيين من جميع دول العالم لمعالجة المرضى في البلاد والاستعانة بالفرق الطبية التخصصية العالمية مع التركيز على جعل الكويت مركزا لعلاج السرطان وزراعة الاعضاء والسعي نحو تحويل الكويت لمركز طبي متقدم في علاج العظام.

كما تضمنت توصيات المجلس الدعوة الى فتح مراكز علاجية تابعة لمستشفيات عالمية مرموقة ومعروفة لتكون لها أفرع في الكويت.

وكان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الصحة بالانابة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح قد اكد في مداخلته ان سريان قرار اللائحة الجديدة للعلاج بالخارج المتعلق بالمخصصات المالية سيدخل حيز التنفيذ في الاول من ابريل المقبل.

من جانبهم عبر اعضاء مجلس الامة خلال المناقشة عن رفضهم لقرار الحكومة بوقف صرف المخصصات المالية لمرافقي المرضى الذين يتلقون العلاج بالخارج مطالبين الحكومة بالعدول عن قرارها وان تتحمل نفقات السكن للمرضى لاسيما في الدول الاوروبية ذات التكاليف المعيشية المرتفعة.

واعتبروا ان «الهدر المالي في العلاج بالخارج جاء بسبب العلاج السياحي عبر ايفاد غير المستحقين من المرضى على حساب المستحقين منهم» مطالبين الحكومة بتطوير العمل في المكاتب الصحية الخارجية بغية التخفيف على المرضى من طول الدورة المستندية والمراسلات مابين المستشفيات وادارة العلاج بالخارج في الكويت والجهات المعنية فضلا عن تطوير المرافق والرعاية الصحية في التخصصات الطبية النادرة في البلاد.

واشاروا الى ان مصروفات العلاج بالخارج بحسب دراسات ديوان المحاسبة قفزت من 175 مليون دينار عام 2011 الى 441 مليون دينار في 2014.

وقال العبدالله إن أحد الاسباب الرئيسية لإصدار قرار جديد لتحديد مخصصات مرضى العلاج في الخارج هو التماشي مع سياسة الدولة الحالية في إعادة النظر بالامتيازات المالية ومحاولة ترشيدها بالشكل المناسب.

وأضاف العبدالله أن محاولة الترشيد هذه جاءت «لكي يحصل كل مستحق على مبتغاه وألا يكون هناك أي إسراف أو تبذير في هذه الميزات».

وأوضح أن إعادة النظر في مخصصات مرضى العلاج في الخارج أتى بناء على قرار مجلس الوزراء والذي عرض عليه توصية من لجنة وزارية تضم 5 وزراء اطلعت على تقرير معد من لجنة رباعية تضم ممثلين عن وزارات الصحة والدفاع والداخلية والنفط حيث أجروا دراسة على عينة للمرضى في لندن التي تعد أغلى المدن الموفد إليها وبينوا بحسب قيمة صرف الجنيه الاسترليني الحالي أن مبلغ (5000) جنيه شهريا تكفي للعيش الكريم.

وكشف أن «حالات العلاج في الخارج حسب الإحصاءات تعدت الـ 7 آلاف حالة العام الماضي» مبينا أن القرار حدد آلية إيفاد المرضى للعلاج في الخارج من خلال لجنة تخصصية ومن ثم تأكيد اللجنة العليا على أن يكون القرار صالحا لمدة ثلاثة أشهر فقط «لا يمكن تمديده».

وذكر العبدالله أن الدولة كانت تتكفل في السابق بالعلاج بالخارج للحالات الطارئة والحرجة وتتكفل بعلاج المواطنين في حال طلب المكتب الصحي مبينا أن اللائحة تنص على إيقاف تعويض الفواتير كما كان سابقا.

وعن السبب في عدم حضور وزير الصحة الدكتور علي العبيدي جلسة المجلس أمس أوضح أن الوزير العبيدي «في مهمة رسمية للمشاركة في اجتماع مجلس وزراء الصحة العرب الذي تترأسه دولة الكويت لذلك لم يوجد اليوم للاستماع إلى ملاحظات النواب والرد عليها».

وانتقل المجلس بعدها الى بحث معالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية واستيضاح سياسة الحكومة بهذا الشأن وتبادل الرأي بصددها وذلك بناء على طلب نيابي بتخصيص ساعتين لمناقشة الموضوع.

وأشاد وزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير أمس بعمل القائمين على الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في توفير الحياة الكريمة للانسان الذي يعيش على هذه الأرض.

وقال العمير أن هذه القضية «شائكة حيث تتضمن هذه الفئة مستحقين مظلومين وآخرين دخلوا ضمن هذه الفئة من غير المستحقين للجنسية وأظهروا انتماءاتهم وجوازاتهم».

واضاف ان «بعض من يستحقون الجنسية الكويتية رفعت اسماؤهم وهي في عهدة مجلس الوزراء لدراستها» مشيرا الى استمرار الجهاز في رعاية من عدلوا أوضاعهم وأظهروا جنسياتهم الأصلية لفترات تجاوزت السنتين من حيث الرعاية الصحية والتعليم واستخراج الأوراق الثبوتية كشهادتي الميلاد والوفاة.

واكد ان الدولة لم تحرم هذه الفئة التوظيف في الجهات الحكومية لكن الاولوية في التوظيف للكويتيين «وإن لم يكن للمواطن الكويتي فرصة في هذه الوظائف فيستعان بهذه الفئة للتوظيف محله وهي فئة معززة مكرمة بين اخوانهم الكويتيين».

وطالب عدد من النواب الحكومة خلال المناقشة بتجنيس المستحقين من فئة المقيمين بصورة غير قانونية خاصة أبناء الشهداء وابناء اقارب الكويتيين وابناء العسكريين وحملة احصاء 1965 فضلا عن صرف البطاقة الأمنية لمن لم يشملهم التجنيس واعطائهم حقوقهم الانسانية والاجتماعية الاساسية وحق التعليم والرعاية الصحية.

ودعا النواب الحكومة الى اعطاء المقيمين بصورة غير قانونية الاولوية في التعيين في المؤسسات العسكرية والحكومية وفي القطاع الخاص بعد الكويتيين الى جانب اعادة النظر في القيود الامنية الموجودة واقتصارها على الفرد نفسه وعدم تحميله اي قيود امنية موجود على احد افراد اسرته او اقاربه.

ورفع رئيس الجلسة مراقب المجلس النائب عبدالله التميمي جلسة الأمس حيث قرر المجلس تأجيل تلاوة التوصيات المتعلقة بطلب المناقشة إلى الجلسة المقبلة المقرر عقدها في 15 مارس الجاري.

فيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة وتلا الامين العام اسماء الحضور

اعتذر عن عدم حضور جلسة اليوم كل من :رئيس الوزراء،وزير الداخلية ،وزير الدفاع،وزير الصحة ،فيصل الدويسان،روضان الروضان،مبارك الخرينج.

الرئيس الغانم :ابن النائب

■ تعيين موظفين كويتيين في المكاتب الصحية وتدريبهم على التعامل مع الجمهور القطاعات المختلفة

■ التنسيق مع السفارات والمكاتب الصحية والمستشفيات لعودة المرضى الى الكويت في حال طول فترات الانتظار

■ بحث الاستعانة بالأطباء من جميع دول العالم لمعالجة المرضى في البلاد والاستعانة بالفرق الطبية التخصصية العالمية

الشيخ محمد العبدالله متحدثا

■ الغانم : الواضح أن الحكومة لا تملك قراراً الآن وكيف سيبدأ العمل بالمخصصات الجديدة سيبدأ في الأول من أبريل

■ العبدالله : قرار اللائحة الجديدة للعلاج بالخارج المتعلق بالمخصصات سيدخل حيز التنفيذ أول الشهر المقبل

■ القرار هدفه التماشي مع سياسة الدولة الحالية في إعادة النظر بالامتيازات المالية ومحاولة ترشيدها

معيوف يوضح

.. والحريص يبين

.. والجبرين يتساءل